اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 4

19 - 25 يناير

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

64 ٪ نسبة التوطين و42 ألف مواطن يعملون في الحكومة الاتحادية

بلغ عدد المواطنين العاملين في الوزارات والدوائر الاتحادية والحكومية في الدولة قرابة 42 ألف مواطن من أصل 66 ألفاً، بنسبة توطين بلغت 64% حتى يونيو 2009. وأشار خليفة سالم السويدي مدير الموارد البشرية للهيئة الاتحادية للموارد البشرية إلى أن إنشاء المجلس الأعلى للتوظيف، الذي يترأسه سمو الشيخ سيف بن زايد آل نهيان نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، سيحقق نقلة نوعية في حركة التوطين على المستوى الاتحادي. وأكد أن أهم المعوقات التي تواجه القطاع الحكومي هي ضعف أنظمة وهياكل الرواتب بها مقارنة بالجهات المحلية والخاصة والتي بدورها أدت إلى زحف الكفاءات المواطنة منها وتسربها وشح الخبرات والتخصصات في القوى العاملة المواطنة. وأضاف: "إن غياب الدراسة والخطط التطويرية والواضحة لدعم سياسة التوطين وانعدام برامج الإحلال لنقل الخبرات الأجنبية ساهما في اتساع الفجوة في واقع التوطين والموارد البشرية". وأشار إلى قوانين الموارد البشرية في القطاع الحكومي بإلزام الوزارات الاتحادية على توطين وتطوير وتدريب موظفيها وفق خطط سنوية معتمدة. من جانبه، كشف محمد النعيمي الرئيس التنفيذي لشركة موارد للتمويل عضو مجلس إدارة لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي والمالي عن نسبة المواطنات اللواتي يعملن في هذا القطاع التي بلغت 53% حتى يونيو 2009. وأشار إلى أهمية دور المرأة في القطاع المصرفي وأبرز التحديات التي تواجهها أمام عملية التوظيف تتضمن في البعد الجغرافي وتفضيل بعض المؤسسات للذكور دون الإناث. وأكد أن سوق العمل بالدولة أثبت وفي مختلف الميادين كفاءة وقدرة المرأة على العمل والإنتاجية وتميزها في كثير من المجالات عن الذكور، فقد اكتسبت ثقة سوق العمل في القطاع المصرفي وارتفعت نسبة المواطنات فيه من 28% في عام 2002 إلى 53% في يونيو 2009. وتمكنت 194 مواطنة من تبوؤ منصب مدير فرع، أي يمثلن نسبة 40% من مديري الفروع المواطنين و28% من إجمالي مديري الفروع بشكل عام. وأضاف النعيمي أن الحوافز المالية تعد من أهم عوامل جذب الموظفين عند اختيار الوظيفة، مشيراً إلى "انه بناءً على دراسة ميدانية أجرتها لجنة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي خلال فترة سابقة، تبين أن الحوافز المالية من أول وأهم أسباب اختيار الوظائف لدى الباحثين عن عمل ."

تعليق

بالنسبة للتركيب النوعي لقوة العمل في الإمارات، فإن النساء شكلن نحو 13.2% من إجمالي قوة العمل التي تعمل فعليًا في كافة قطاعات الاقتصاد عام 2004م، مقارنة بنحو 9.8% عام 1990م، مما يعكس تحسنًا في التوجه الاجتماعي والحكومي نحو استيعاب المرأة في قوة العمل، لكن مستوى مشاركة المرأة في قوة العمل في الإمارات ما زال أقل كثيرًا من المستوى العالمي، حيث شكلت المرأة نحو 40% من إجمالي قوة العمل العالمية في عام 2004م. وترتفع نسبة النساء في قوة العمل الإماراتية إلى 14.4%، إذا استبعدنا القطاع الزراعي الذي يقتصر العمل فيه على الرجال في الإمارات، في حين تبلغ النسبة المناظرة في العالم نحو 38.1%، وفي الولايات المتحدة نحو 48.8%، وفي المغرب 26.2%، وفي تونس 25.3%، وفي مصر نحو 21.6%، وفي الأردن 24.9%. ومن بين النساء الإماراتيات اللاتي هن في سن العمل (15 سنة - 64 سنة)، كان 38.2% منهن يعملن في عام 2004م، مقارنة بنحو 25.9% عام 1990م، مما يعكس تحسنًا في نظرة المجتمع لعمل المرأة واستعدادها هي نفسها لاقتحام مجال العمل، ولإدراك أهمية التطور الذي حدث في هذا الصدد، نشير إلى أن المعدل المناظر بلغ في بلد قديم في تعليم وتشغيل المرأة هو مصر، نحو 21.6% عام 2004م، مقارنة بنحو 27.6% عام 1990م، وبلغ في المغرب نحو 28.5% عام 2004م، مقارنة بنحو 25.6% عام 1990م، وبلغ في السعودية نحو 18.2% عام 2004م، مقارنة بنحو 15.6% عام 1990م، وإن كان المعدل العالمي المناظر قد بلغ نحو 57.8% عام 2004م.

المصدر: **الإتحاد**

الدولية

خطة أوباما بشأن البنوك تفوز بدعم مؤقت في أوروبا
صفحة 02 ◄

إيران تصدر سندات بقيمة خمسة مليارات يورو لتطوير قطاع الطاقة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

التضخم في البحرين يرتفع الى 1.6 بالمئة في ديسمبر
صفحة 03 ◄

وزير المالية السعودي يتوقع اقرار قانون الرهن العقاري في الربع الأول 2010
صفحة 04◄

المحلية

أصول دبي العالمية تتجاوز 120 مليار دولار
صفحة 05 ◄

ارتفاع ودائع «غير المقيمين «لدى البنوك بالدولة إلى 86,3 مليار درهم
صفحة 5 6◄

المقال اليومي :اقتصاد المعرفة
صفحة 07 ◄

الاقتصاد الصيني ينمو بنسبة 8.7% في 2009 متجاوزا التوقعات

تخطت الصين المستوى المستهدف للنمو في 2009 بفضل اداء قوي في الربع الاخير يعطيها انطلاقة قوية لكي تقفز فوق اليابان هذا العام لتصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم. ونما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 10.7 في المئة في الاشهر الثلاثة الاخيرة من العام الماضي مقارنة مع الفترة نفسها من 2008 وهو ما يقل قليلا عن متوسط توقعات السوق البالغ 10.9 في المئة لكنه مرتفع بشدة عن معدل النمو في الربع الثالث من العام البالغ 8.9 في المئة. وعلى مدى العام بأكمله سجل الاقتصاد الصيني نموا بلغ 8.7 في المئة متجاوزا المستوى الرسمي المستهدف البالغ 8 في المئة وهو هدف ينظر اليه على انه الحد الادنى اللازم للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي. وقال المكتب الوطني للاحصاءات -الذي نشر الارقام- ان اسعار المستهلكين ارتفعت بنسبة 1.9 في المئة في الاثني عشر شهرا حتى ديسمبر كانون الاول مسجلا زيادة ملحوظة من قراءة بلغت 0.6 في المئة في نوفمبر تشرين الثاني. ونمت مبيعات التجزئة بنسبة 17.5 في المئة من 15.8 في نوفمبر. وتباطأ نمو الانتاج الصناعي الي 18.5 في المئة من 19.2 في المئة ومقارنة مع توقعات السوق لزيادة قدرها 20.0 في المئة. ورقم 8.7 في المئة في 2009 منخفض عن معدل النمو في العام السابق البالغ 9.6 في المئة لكن خبراء اقتصاديين استطلعت رويترز اراءهم توقعوا ان ينتعش النمو هذا العام الي حوالي 9.5 في المئة. وسيكون ذلك كافيا لان تزيح الصين اليابان من المرتبة الثانية بين أكبر الاقتصادات في العالم. ويتوقع بنك الاستثمار الامريكي جولدمان ساكس ان تنتزع الصين من الولايات المتحدة لقب أكبر اقتصاد في العالم بحلول عام 2027

المصدر: **Reuters**

خطة أوباما بشأن البنوك تفوز بدعم مؤقت في أوروبا

قدمت فرنسا وبريطانيا وألمانيا دعما يوم الجمعة الماضي لخطة الرئيس الامريكي باراك أوباما لفرض قيود على حجم البنوك الامريكية وتعاملاتها ولكنها لم تصل الى حد التعهد باتباع المقترح الذي فاجأ الاسواق العالمية. وقد تعيد مقترحات أوباما المثيرة صياغة النظام المالي العالمي ولكن خبراء قالوا انها تفتقر الى التفاصيل وقد تلقي بظلالها على المنهج العالمي الذي تبنته مجموعة العشرين. وقدم أوباما مقترحاته يوم الخميس قائلا انه مستعد لمواجهة مقاومة بنوك وول ستريت التي القى باللوم عليها لكونها ساهمت في التسبب بالازمة المالية العالمية. وستمنع الخطة البنوك من الاستثمار في صناديق تحوط أو صناديق استثمار الملكية الخاصة أو امتلاكها أو رعايتها.

المصدر: **Reuters**

مجلس الحبوب العالمي: تراجع حصاد القمح عالميا هذا العام

توقع مجلس الحبوب العالمي يوم الخميس أن يتراجع انتاج القمح العالمي في 2010 الى 653 مليون طن مقارنة مع 674 مليونا متوقعة في 2009 لكنه مع ذلك سيكون ثالث أكبر محصول على الاطلاق. وقال المجلس في تقرير شهري أنه يتوقع أن تبلغ المساحة المزروعة قمحا عالميا 221 مليون هكتار منخفضة واحدا بالمئة عن الموسم السابق. وقال التقرير "مزارع القمح الشتوي في الولايات المتحدة كانت قليلة بشكل استثنائي عند 15 مليون هكتار نتيجة تأخر حصاد الذرة وفول الصويا" مضيفا أن بعض مناطق زراعة القمح في الاتحاد السوفيتي سابقا تعرضت أيضا للدمار بسبب الجليد. ورفع المجلس توقعه لمحصول القمح العالمي في 2009 ستة ملايين طن الى 674 مليونا بما يعكس تقديرات أعلى كثير لمنطقة الاتحاد السوفيتي سابقا وكندا. ومن المتوقع أن يبلغ انتاج الذرة العالمي 791 مليون طن في 2009 مرتفعا أربعة ملايين طن عن التقدير السابق للمجلس ليعادل محصول 2008. وعكست الزيادة تقديرا أعلى للمحصول الامريكي عند 334.1 مليون طن مقارنة مع تقدير سابق 328.0 مليون طن ومحصول العام السابق الذي بلغ 307.1 مليون طن.

المصدر: **Reuters**

إيران تصدر سندات بقيمة خمسة مليارات يورو لتطوير قطاع الطاقة

ذكرت وكالة مهر للانباء الايرانية شبه الرسمية ان طهران تعتزم إصدار سندات تصل قيمتها الى خمسة مليارات يورو (سبعة مليارات دولار) خلال العام المقبل للمساعدة في تدبير تمويل لتطوير صناعة الطاقة الرئيسية في البلاد. وقالت الوكالة "استنادا الى مشروع ميزانية العام المقبل التي قدمها الرئيس محمود احمدي نجاد في وقت سابق اليوم تسمح الحكومة لوزارة النفط باصدار سندات تصل قيمتها الى خمسة مليارات يورو للمساعدة في تمويل تطوير قطاعات النفط والغاز والبتروكيماويات في البلاد." وأضافت أن السندات ستصدر خلال السنة الايرانية القادمة التي تبدأ في 21 مارس اذار لكنها لم تقدم المزيد من التفاصيل.

المصدر: **Reuters**

التضخم في البحرين يرتفع الي 1.6 بالمئة في ديسمبر

ارتفع التضخم في البحرين إلي 1.6 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر كانون الاول ليسجل أعلى مستوياته منذ سبتمبر أيلول وذلك في ظل زيادة أسعار المواد الغذائية الا أن المحللين يتوقعون ارتفاعات متواضعة فحسب في الاسعار هذا العام. وأثرت الازمة المالية العالمية على أسعار المستهلكين في منطقة الخليج العام الماضي بعدما سجلت مستويات قياسية مرتفعة في 2008 في ظل معاناة بعض البلدان مثل الامارات العربية المتحدة من تضخم مؤقت. كان معدل التضخم السنوي في البحرين بلغ 1.1 بالمئة في نوفمبر تشرين الثاني وسجل ذروته عند 6.3 بالمئة في يوليو تموز 2008. وأظهرت بيانات من الجهاز المركزي للمعلومات يوم الخميس أن مؤشر أسعار المستهلكين في البحرين المنتج الصغير للنفط ارتفع 0.45 بالمئة على أساس شهري. وارتفعت أسعار الغذاء والمواصلات 0.95 بالمئة و0.58 بالمئة على الترتيب في ديسمبر مقارنة بالشهر السابق بينما ظلت أسعار المساكن والطاقة مستقرة دون تغيير. وأوضحت البيانات أن أسعار المطاعم قفزت 6.23 بالمئة الشهر الماضي مقارنة مع نوفمبر. ويتوقع محللون أن تواصل أسعار الغذاء ضغوطها على معدل التضخم في الخليج في الاشهر المقبلة لكن عوامل من بينها تراجع طلب الاسر ونمو الائتمان الى جانب ارتفاع الدولار ستكبح زيادة الاسعار. وقال جياس جوكنت كبير الاقتصاديين في بنك أبوظبي الوطني "نتوقع أن تسجل كل اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي معدلات تضخم منخفضة في خانة الآحاد في 2010." وقد بلغ متوسط معدل التضخم في البحرين غير العضو في منظمة أوبك 2.8 بالمئة في 2009 بأكمله ارتفاعا من توقعات للمحللين عند اثنين بالمئة.

المصدر: **الأسواق . نت**

صناديق سيادية خليجية تظهر اهتماما بالاستثمار في المزارع

قال مسؤول تنفيذي الخميس الماضي ان صندوقا تابعا للقطاع الخاص يهدف الى استثمار 350 مليون دولار في مزارع في افريقيا واوروبا جذب اهتمام صناديق ثروة سيادية تسعى لتأمين امدادات الغذاء. وزادت دول خليجية تعتمد بصفة اساسية على واردات الغذاء من جهودها لشراء أو استئجار اراض في دول نامية لتأمين امدادات الغذاء وتقليل تأثير التضخم على اسعار الغذاء. واطلق صندوق فاروس ميرو الزراعي في نوفمبر من العام الماضي وهو مشروع مشترك بين مجموعة فاروس المالية ومقرها الامارات العربية المتحدة وميرو هولدنجز انترناشيونال. وقال جون بابيش المدير الاداري لمجموعة فاروس المالية لرويترز في مقابلة " حتى الان حصلنا على قدر كبير من الاهتمام من مستثمرين دوليين وخاصة صناديق الثروة السيادية في منطقة الخليج بالاضافة الى صناديق المعاشات في اماكن اخرى."وشمل الترويج للمشروع زيارات الى ابوظبي والسعودية والبحرين بالاضافة الى سنغافورة والولايات المتحدة. وشهدت اسعار المواد الغذائية زيادات حادة خلال العام الماضي مما دفع المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص في الشرق الاوسط الى البحث عن وسائل لتأمين الامدادات لان غالبية السلع الغذائية يتم استيرادها.وقال بابيش "يوجد طلب كبير على المزارع باعتبارها من الاصول لان المستثمرين يدركون ان الطلب على الغذاء في ازدياد مع زيادة عدد السكان في العالم

المصدر: **Reuters**

مصر تسدد ديون شركات القطاع العام بحلول يونيو

نقل عن محمود محيي الدين وزير الاستثمار المصري يوم الخميس قوله ان شركات القطاع العام المصرية ستكون قد سددت آخر ثمانية مليارات جنيه مصري (1.47 مليار دولار) من ديونها القديمة للبنوك الحكومية بحلول 30 من يونيو. ونقلت وكالة أنباء الشرق الأوسط الحكومية عن محيي الدين قوله انه لن تكون هناك مديونيات أخرى. وأكد محيي الدين في رسالة نصية لرويترز حجم المديونية وموعد السداد لكنه لم يورد المزيد من التفاصيل. وقال البنك الأهلي المصري وبنك مصر -وهما أكبر وثاني أكبر بنكين في مصر من حيث حجم الأصول- في وقت سابق هذا الشهر انهما اتفقا على قبول عقارات مقابل أغلب الديون المستحقة لهما.واقترحت وزارة الاستثمار التي تسيطر على نسبة كبيرة من الشركات المملوكة للدولة هذه المُبادلة في أكتوبر تشرين الأول حسب ما قاله محيي الدين لرويترز في ذلك الوقت. وخفضت مصر الدين المتراكم منذ التأميم في ستينات القرن الماضي من 32 مليار جنيه .

المصدر: **Reuters**

وزير المالية السعودي يتوقع اقرار قانون الرهن العقاري في الربع الأول 2010

توقع وزير المالية السعودي الدكتور ابراهيم العساف أن يتم اقرار قانون الرهن العقاري خلال الربع الأول من العام الحالي، مشيراً الى ان القانون أصبح الان في يد مجلس الوزراء ومجلس الشورى. وقال الوزير السعودي في مقابلة خاصة مع قناة العربية انه "كان هناك عقبة أمام اقرار هذا النظام"، الا أن هذه العقبة زالت بعد المناقشات التي تلت اقرار الموازنة العامة للمملكة. وحول الفائض في ميزانية العام الحالي أو العجز المتوقع قال العساف ان الأمر يعتمد على السعر، وعلى كمية الانتاج، وعلى الانفاق الحكومي، مضيفاً: "لذلك لا أرغب -ونحن في الشهر الأول من تنفيذ الميزانية – أن أعطي توقعات، سواء بشأن البترول أو الانتاج أو الانفاق، ولكن حتى لو تحقق العجز المتوقع فنحن قادرين على التحكم فيه". وكشف العساف انه "اذا تحقق عجز في موازنة 2010 فسوف يتم تمويله من خلال السحب من الاحتياطيات النقدية وليس الاقتراض من جديد". ونفى العساف أن يكون لدى المملكة نية لاصدار سندات، قائلاً ان "الهدف الأساسي هو تخفيض الدين العام، وكلما انخفض الدين العام كلما كان لدينا مجال أكبر لدخول الأسواق.. لا زلنا في نفس التوجه لتخفيض الدين العام، وعندما يصل الى حدود دنيا فقد ننظر في جوانب أخرى لوجود الدين العام". وفسر العساف أسباب النمو الضعيف الذي سجله القطاع السعودي الخاص في 2009 بقوله "ان هناك تأخرا في تأثير القطاع الحكومي على القطاع الخاص، والسبب الآخر أن بعض الصناعات المحلية مثل قطاع البترول تتأثر بالعوامل الأجنبية أكثر من الوضع الداخلي، ومع ذلك فعندما ننظر الى نسبة النمو وهي 2.54% نجدها في ظل الظروف الدولية المحيطة نسبة جيدة، ونتوقع أن تزيد العام الحالي."

المصدر: **الأسواق . نت**

أصول دبي العالمية تتجاوز 120 مليار دولار

ذكرت صحيفة الاتحاد يوم الاحد ان الاصول العقارية والاستثمارية لشركة دبي العالمية المرتبطة بحكومة دبي تجاوزت 120 مليار دولار في نهاية 2009 مما يمكنها من تغطية ديونها البالغة 57 مليار دولار. ونقلت الصحيفة الاماراتية عن تقرير داخلي حديث جرى عرض نتائجه على الدائنين ان قيمة الاصول العقارية للشركة انخفضت بحوالي 35 في المئة عام 2009 من 157 مليار دولار في 2008. واضافت الصحيفة "لم تتعد نسبة الانخفاضات في قيمة الاصول الاستثمارية والاستراتيجية بالمجموعة 20 في المئة." ودبي العالمية هي احدى اكبر الشركات العملاقة التابعة للامارة. وأثارت المجموعة أزمة في نوفمبر تشرين الثاني الماضي عندما قالت انها ستعيد هيكلة 26 مليار دولار من ديونها.

المصدر: **الإتحاد**

ارتفاع ودائع «غير المقيمين» لدى البنوك بالدولة إلى 86,3 مليار درهم

ارتفعت ودائع الأجانب "غير المقيمين" لدى البنوك العاملة في الدولة إلى 86,33 مليار درهم خلال الاشهر التسعة الماضية، بزيادة قدرها 7,6 مليار درهم. وتشير إحصاءات المصرف المركزي أن ودائع غير المقيمين بلغت 83,916 مليار درهم في نهاية شهر أغسطس الماضي، علماً أنها كانت عند مستوى 78,738 مليار درهم في نهاية ديسمبر 2008. ورغم تداعيات الازمة المالية العالمية على الاقتصاد الوطني، بما في ذلك القطاع المالي الا أن النمو المتواصل في ودائع الاجانب "غير المقيمين" يبين استمرار الثقة في القطاع المصرفي المحلي اذ زادت الودائع خلال الاشهر التسعة الأولى من عام 2009 بقيمة 7,6 مليار درهم. وكانت ودائع غير المقيمين ارتفعت في عام 2008 بنحو 14 مليار درهم. وارتفعت الودائع الى 1002,7 مليار درهم، بزيادة بلغت نحو 20 مليار درهم خلال نوفمبر الماضي، في حين زادت القروض بنحو 6,6 مليار درهم، مقارنة مع اكتوبر لترتفع الى 1027,1 مليار درهم حتى نهاية نوفمبر من العام الماضي. واقتربت البنوك العاملة في الدولة من تحقيق التوازن في سياساتها الائتمانية، حيث تمكنت من تقليص الفجوة بين القروض والودائع بنسبة 35% لتنحسر الى 24,4 مليار درهم خلال شهر نوفمبر 2009، مقارنة مع 37,6 مليار درهم في اكتوبر الذي سبقه، لتنخفض، بذلك الى أدنى مستوياتها خلال العام، بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المصرف المركزي، الامر الذي يعزز التوقعات باستمرار ارتفاع التدفقات الاجنبية وودائع غير القيمين خلال الربع الاخير من عام 2009.

المصدر: **الاتحاد**

توقعت عودة النمو إلى دبي بنسبة 3% في الربع الأول

حققت دائرة التنمية الاقتصادية في العام 2009 إنجازات رغم ظروف الأزمة المالية العالمية في تلك الفترة وما شهدته القطاعات الاقتصادية من تحولات وإعادة هيكلة للمؤسسات، وقدّمت الدائرة في العام الماضي جملة من المبادرات والإنجازات الفريدة منها خطة اقتصادية تدعم النمو الاقتصادي لإمارة دبي مع الأخذ بعين الاعتبار تداعيات الأزمة المالية العالمية. وشملت مجموعة من المبادرات الحكومية والمشاريع المشتركة بين القطاعين العام والخاص لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية في القطاعات ذات التأثير الكبير والمباشر في نمو الناتج المحلي الإجمالي للإمارة. وتوقع تقرير الدائرة عودة النمو الاقتصادي إلى دبي بنسب متفاوتة بين 2 إلى 3% في الربع الأول من عام 2010 والعودة إلى النمو الثابت مع بداية عام 2011 وبنسب قياسية بين 4 إلى 5%، حيث يؤكد التقرير متانة وإمكانية اقتصاد دبي على التكيف مع الظروف الطارئة. حيث حققت قطاعات اقتصادية نمواً إيجابياً خفف من أثر التباطؤ في القطاعات التي تأثرت سلباً من تداعيات الأزمة العالمية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية الذي حقق نمواً بنسبة 9 .5% والقطاع المالي بنسبة نمو 8 .6% يليها قطاع الخدمات المالية بنسبة نمو 1 .9% مقابل الفترة ذاتها من العام الماضي. وقامت الدائرة بتشكيل لجنة السياسات الاقتصادية لدائرة التنمية الاقتصادية ومؤسساتها بهدف بحث واقتراح وتطوير السياسات والقوانين الاقتصادية من خلال تمثيل مصالح المستثمرين من الفئات المختلفة بهدف دعم اقتصاد دبي وتحسين بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلى دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنمية الصادرات وتنشيط قطاع التجزئة. وتم في العام 2009 الإعلان عن مجموعة من النتائج والتطورات التي شهدتها الدائرة ومنها صعود مركز دبي في مؤشر ممارسة الأعمال لعام 2010 الصادر عن البنك الدولي من المركز الـ 47 إلى 33 عالميا بصعود 14 درجة عن ترتيبها في تقرير العام الماضي. كما احتلت المركز الثالث عربيا ويرجع ذلك إلى جهود الدائرة الناتجة عن خطتها الاستراتيجية لعام 2009 لتطوير وتحسين مناخ الاستثمار لإمارة دبي ومبادرتها في تطوير خدمات وإجراءات التسجيل والترخيص التجاري وتبسيطها للمتعاملين، إذ تم تقليل إجراءات بدء مزاولة الأعمال.

المصدر: **الإتحاد**

تم تصميمها وبانتظار الموافقة التنظيمية: بورصة دبي للطاقة تدرج 4 عقود جديدة في 2010

تعتزم بورصة دبي للطاقة إدراج أربعة عقود جديدة خلال عام 2010، وذلك بهدف توفير أدوات للتحوط والمتاجرة تتميز بالمرونة للمشاركين في السوق وتشمل: عقد عمان للمقايضة، وهو عقد يجري تسويته نقدا وعلي أساس المتوسط الشهري للتسويات اليومية لعقد خام عمان، وعقد مقايضة عمان - برنت، وهو عقد يتم تسويته نقدا علي أساس المتوسط الشهري لفارق السعر بين التسويات اليومية لعقد خام عمان الآجل في بورصة دبي للطاقة. وعقد خام برنت الآجل في بورصة انتركونتنتال للسلع، وعقد خيار متوسط سعر عمان، وهو عقد يجري تسويته نقدا ويكون بمثابة خيار يتم تسويته شهريا علي أساس المتوسط اليومي لتسوية عقد خام عمان الآجل، وعقد خيار عمان بالأسلوب الأوروبي، وهو عقد يتم تسويته نقدا، ويكون بمثابة خيار متاح للتداول علي منصة بورصة شيكاغو التجارية (جلوبيكس). وقال توماس ليفر الرئيس التنفيذي لبورصة دبي للطاقة إنه قد تم الانتهاء من تصميم العقود الأربعة، وهي محل تشاور لاستقصاء الآراء حولها، مشيرا إلي أن البورصة تنتظر الحصول علي موافقة الجهة التنظيمية عليها.

المصدر: **الإتحاد**

اقتصاد المعرفة Knowledge Economy

1- مفهوم اقتصاد المعرفة:

يعرف الاقتصاد المعرفي بأنه دمج للتكنولوجيا الحديثة في عناصر الإنتاج لتسهيل إنتاج السلع ومبادلة الخدمات بشكل ابسط وأسرع، ويعرف أيضا بأنه يستخدم لتكوين وتبادل المعرفة كنشاط اقتصادي "المعرفة كسلعة". وقد عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاقتصاد المعرفي بأنه نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاية في جميع مجالات النشاط المجتمعي، الاقتصادي، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة وصولاً لترقية الحالة الإنسانية باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانية باطراد، ويتطلب ذلك بناء القدرات البشرية الممكنة والتوزيع الناجح للقدرات البشرية على مختلف القطاعات الإنتاجية. أما فيما يتعلق بمحفزات الاقتصاد المعرفي فتتمثل في العولمة وانتشار الشبكات مما أدى إلى زيادة انتقال المعلومات بشكل أسرع وإتاحته للجميع. وهو يعني في جوهره تحول المعلومات آلي أهم سلعة في المجتمع بحيث تم تحويل المعارف العلمية آلي الشكل الرقمي وأصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي. "الاقتصاد المعرفي" هو مبدئياً الاقتصاد الذي يحقق منفعة من توظيف المعرفة واستغلال معطياتها في تقديم مُنتجات أو خدمات متميزة، جديدة أو مُتجددة، يُمكن تسويقها وتحقيق الأرباح منها وتوليد الثروة من خلال ذلك. ومن هذا المُنطلق فإن الاقتصاد المعرفي يقوم بتحويل المعرفة إلى ثروة. وفي العمل على تحقيق ذلك، فإن الاقتصاد المعرفي يوفر وظائف ليس للمؤهلين معرفياً فقط، بل للمبدعين والمبتكرين أيضاً، ولأصحاب المهارات الداعمة لأعمالهم. أي أن اقتصاد المعرفة لا يولد الثروة فقط، بل يُقدم فرص عمل جديدة أيضاً.

2- ركائز الاقتصاد المعرفي:

يستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز (Four pillars)وهي على النحو التالي: الابتكار(البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الاكاديميه وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية واستيعابها وتكييفها مع الاحتياجات المحلية. التعليم: وهو من الاحتياجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الاقتصادية. حيث يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والإبداعية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل. وتنامي الحاجة إلى دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلا عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة. البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: التي تسهل نشر وتجهيز المعلومات والمعارف وتكييفه مع الاحتياجات المحلية، لدعم النشاط الاقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيم مضافة عالية. الحاكمية الرشيدة: والتي تقوم على أسس اقتصادية قوية تستطيع توفير كل الأطر القانونية والسياسية التي تهدف إلى زيادة الإنتاجية والنمو. وتشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر إتاحة ويسر، وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات تكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- قياس اقتصاد المعرفة

يعتمد البنك الدولي منهجية تقييم المعرفة بغرض قياس وتحليل اقتصاد المعرفة، وتقوم هذه المنهجية على افتراض أن اقتصاد المعرفة يتضمن أربعة مرتكزات هي: الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي، التعليم والموارد البشرية، نظام الإبداع، وتقنية المعلومات والاتصالات، وتشتمل المنهجية حاليا على ما مجموعه 83 مؤشرا تحدث بياناتها بشكل مستمر ضمن الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. ويتم وفقا لهذه المنهجية قياس اقتصاد المعرفة عن طريق دليل رقمي يدعى دليل اقتصاد المعرفة، ويحسب الدليل من بيانات اثني عشر مؤشرا يمثل كل ثلاثة منها واحدا من المرتكزات الأربعة، ويبين الجدول هذه المؤشرات وقيمها بالنسبة للدول . ولحساب الدليل تحول قيم مؤشرات الدليل الى قيم معيارية وتحسب القيمة المعيارية لمؤشر ما بالنسبة لبلد معين عن طريق تحديد ترتيب البلد بالنسبة للمؤشر، باعتبار أن البلد الافضل في الاداء يحصل على الترتيب 1 والبلد التالي في الاداء الترتيب 2 وهكذا، وتساوي القيمة المعيارية للمؤشر للدولة المعنية حاصل قسمة عدد الدول الأدنى ترتيبا من الدولة في المؤشر على مجموع عدد الدول المشمولة مضروبا في 10. ويحسب دليل كل مرتكز باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط للقيم المعيارية للمؤشرات الثلاثة التي تمثل المرتكز ثم يحسب دليل اقتصاد المعرفة باعتباره يساوي الوسط الحسابي البسيط لقيم أدلة المرتكزات الاربعة. وتقع قيمة كل دليل بين صفر و10 وهي تعبر عن موقع البلد النسبي مقارنة بجميع الدول التي يحسب لها الدليل. وعليه يقع دليل أعلى 10% من الدول بين 9 و10 ويقع دليل ثاني أعلى 10% من الدول بين 8 و9 وهكذا.

4- تقرير المعرفة فى الدول العربية

تقرير "المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج" يأتي تقرير "المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج" كنتاج للتعاون المشترك بين مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المكتب الإقليمي للدول العربية. والتقرير هو الأول في سلسلة من التقارير التي تعنى بحال المعرفة في المنطقة العربية بهدف التعرف على الفرص والمخاطر التي تواجه المنطقة في اكتساب وإنتاج وإبداع وتوظيف المعرفة باعتبارها أداة رئيسة للتنمية الإنسانية والنهضة. ومع التركيز على التلازم بين ثلاثية التنمية والحرية والمعرفة، ينطلق التقرير من مسلمة أن النهوض بالأداء المعرفي العربي يشكل مدخلاً لإصلاح الوضع التنموي العربي. ويدعو التقرير بقوة إلى حسن توظيف المخزون المعرفي العربي والتواصل الإيجابي المنتج مع المخزون العالمي. ومن منطلق الحق في المعرفة، وأن إيصالها ونشرها بين جميع الأفراد هي مسؤولية مجتمعية، وضع التقرير رؤية عامة لإستراتيجيات وأسس مقترحة اشتملت على آليات للتحرك الرامي إلى تجسير فجوة المعرفة في المنطقة العربية. يناقش تقرير "المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج" العوامل المحفزة و/أو المعيقة للمعرفة في البيئة العربية، ومدى التطور في مجالات التعليم والاتصال والمعلومات والبحث العلمي والإبداع. لقد اتسع مفهوم "المعرفة" المعتمد في التقرير على كونها شاملة لمجمل المخزون المعرفي العلمي والثقافي والحضاري للعالم العربي، وبالتالي ناظماً رئيساً لمجمل النشاطات الإنسانية الرامية إلى توسيع خيارات وفرص تقدم الإنسان العربي وتحقيق حريته وعيشه الكريم، وبذلك تصبح المعرفة – اكتساباً وإنتاجاً وتوطيناً وتوظيفاً - أداة وغاية للمجتمع ككل يجب أن تصل إلى جميع شرائحه على قدر المساواة وبالنسبة لجميع المجالات المعرفية بما في ذلك العلمية والفنية والثقافية والتراثية. ضمن هذا المنظور، يناقش التقرير الملامح العامة والمكونات الرئيسة لمجتمع واقتصاد المعرفة علاوة على رصد وتحليل تطور أوضاعها في المنطقة العربية في السنوات الأخيرة، محاولاً التعرف على مدى الفجوة التي تفصل المنطقة عن العالم المتقدم وبعض الدول النامية التي أحرزت تقدما في مجال إنتاج وتوظيف المعرفة تنمويا. وإضافة إلى رصد التطور الحاصل خلال السنوات الأخيرة في العالم العربي في هذا المجال وتبيان العديد من أوجه القصور في مجالات المعرفة الرئيسية، بما في ذلك التعليم والاتصالات والمعلومات والبحث العلمي والإبداع ، يناقش التقرير البيئة العامة في المنطقة العربية مع التركيز على الحريات كمطلب أساس لإقامة مجتمع المعرفة. ينتهي التقرير إلى تقديم مقترحات ومبادرات عامة لأسس وآليات التحرك الإيجابي نحو إقامة مجتمع واقتصاد المعرفة في المنطقة العربية. وبلور التقرير هذه المقترحات في شكل برنامج عملي وقابل للتطبيق لتجسير فجوة المعرفة بين العرب والعالم الخارجي من جهة ، وبين الدول العربية من جهة أخرى، للحاق باقتصاد ومجتمع المعرفة المضطرد التقدم في العالم.

يمكن الحصول على نسخة من التقرير بالرجوع الى الموقع http://www.mbrfoundation.ae/Arabic/ تقرير المعرفة العربي للعام 2009: نحو تواصل معرفي منتج

مقدمة، فريق العمل، قائمة المحتويات
موجز التقرير
الفصل الأول: الإطار النظري لمجتمع المعرفة: مفاهيم وإشكالات
الفصل الثاني: بيئات الأداء المعرفي العربي: توسيع الحريات وبناء المؤسسات
الفصل الثالث: التعليم وتكوين رأس المال المعرفي
الفصل الرابع: تقانات المعلومات والاتصالات في الدول العربية: دعائم المعرفة وأدواتها
الفصل الخامس: الأداء العربي في مجال البحث والإبداع
الفصل السادس: رؤية وخطة لبناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي
المراجع
الملحق 1: قائمة الأوراق الخلفية
الملحق 2: مشروع قاعدة بيانات عن المعرفة في المنطقة العربية
الملحق 3: قياس اقتصاد المعرفة للدول العربية
الملحق الإحصائي

موشرات أسواق المال الخليجية

السـوق	نسبة التغير
السعودية	-1.06%
دبي	-5.61%
أبوظبي	-3.57%
الكويت	0.71%
الدوحة	1.21%
مسقط	-0.45%
البحرين	0.19%

المصدر: قناة العربية

موشرات أسواق المال الأمريكية والأوربية

الدولـة	السـوق	نسبة التغير
الولايات المتحدة الأمريكية	داو جونز	0.22%
الولايات المتحدة الأمريكية	نازداك	0.98%
الولايات المتحدة الأمريكية	إس اند بي 500	0.55%
ألمانيا	داكس	0.82%
فرنسا	كاك 40	1.25%
بريطانيا	فوتسي 100	0.18%

المصدر: ww.argaam.com

أسعار النفط

سوق النفط	السعر $
خام دبي	76.08
خام برنت	77.78
الأمريكي الخفيف	75.7

المصدر: . www.opec.com ,www.argaam.com

أسعار المعادن

السـوق	العرض	الطلب
الفضة	18.43	18.54
الذهب	1,160.35	1,161.35
البلاديوم	371	376
البلاتين	1,440.50	1,445.50

المصدر: قناة العربية

الدولار مقابل العملات الدولية

العملة	السعر
دولار كندي	1.06
فرنك سويسري	1.02
يورو	0.67
جنيه استرليني	0.61
ين ياباني	90.49

المصدر: الخليج الاماراتية

الدرهم الإماراتي مقابل العملات الدولية

العملة	القيمة
اليورو	5.4747
جنيه استرليني	6.1217
دولار أمريكي	3.673
دولار استرالي	3.4279
100 ين ياباني	0.041
دينار بحريني	9.7408
دينار كويتي	12.8671
ريال سعودي	0.9792
ريال عماني	9.5359
ريال قطري	1.0087

المصدر: www.bloomberg.com

لمزيد من المعلومات والإستفسارات يرجى مراسلتنا على: efrd@dof.dubai.gov.ae أو الإتصال على: 6748 405 4 971+